التشريعات المالية والتنظيمية الجديدة المتعلقة بالعملات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مسابقة أكاديمية حبيب الملا للبحث القانوني

علياء عدنان المرزوقي
Aliaalmarzooqi_@hotmail.com
08/05/25

خطة البحث

المقدمة ***2***

المبحث الأول: نظرة عامة على الإطار التنظيمي للعملات المشفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة . 3

المطلب الأول: اللوائح السلطات التنظيمية 3

المطلب الثاني: الترخيص والامتثال والإنفاذ 4

المبحث الثاني: تقييم فعالية القوانين والتشريعات الإماراتية 5

المطلب الأول: معايير تقييم الفعالية ونقاط القوة في الإطار الإماراتي 5

المطلب الثاني: دراسات حالة وأمثلة عملية.....6

الخاتمة ***7***

المراجع ***8***

المقدمة

بات حضور العملات الرقمية يفرض نفسه على طاولة التشريع، لا بوصفه خياراً اقتصادياً فحسب، بل كاختبار حقيقي لقدرة النظم القانونية على التكيف مع قفزات التكنولوجيا، دون التفريط بمصالح المجتمع والأسواق. ولشيوعية العملات الرقمية في الآونة الأخيرة وكثرة مخاطرها، يثار التساؤل حول ما إن كانت الدول مستعدة لاستقبال التقدم نحو هذا التحول.

ما يميز التجربة الإماراتية ليس فقط تسابقها الزمني في إصدار التشريعات، بل وضوح رؤيتها في احتضان التقنية كرافعة اقتصادية وتشريعية معاً. تتعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع التكنولوجيا المالية لا بوصفها رفاهية تنظيمية، بل كامتداد لمشروعها الوطني في التحول الرقمي[1]، ما يجعل من تقنين العملات الرقمية مسألة ترتبط برؤية اقتصادية أشمل.[2] فهل تعد استجابتها في العالم الرقمي المتغير كافية؟ وهل يمكن رصد مدى نضج هذه الأطر وحدود فعاليتها في بيئة ديناميكية تتغير مع كل تطور تقني جديد؟

يطرح هذا البحث تساؤلاً نقدياً حول الفجوة التي قد تنشأ بين النصوص القانونية وتطبيقها الفعلي، ويختبر مدى اتساق الإطار الإماراتي مع المعايير الدولية، لاسيما تلك التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF). [3] فهذه التحديات وإن غابت فالنصوص إلا وأنها حاضرة في الواقع العملي تماماً. لعل ما يضفي على هذه الدراسة بعض الخصوصية هو انطلاقها من فرضية نقدية، وإيمان بأن القانون يجب أن يسبق التقنية، لا أن يلاحقها فقط. يتقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، يعرض المبحث الأول الإطار التنظيمي والتشريعي الذي تتبناه دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقيم المبحث الثاني مدى فعالية هذا الإطار.

سائلين المولى عز وجل التوفيق، وأن نكون جزءاً إيجابياً ولو كان صغيراً في بناء فهم قانوني أوسع وأكثر واقعية لهذا العالم الجديد.

---

[1] 2024 الحكومة الرقمية، تمكين التحول الرقمي، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية،

[2] مجلة دراسات اقتصادية، العدد 35. يشرح الباحث كيف تعاملت الإمارات مع العملات الرقمية بوصفها فرصة تنموية، *استراتيجية الإمارات في اعتماد تقنية البلوك تشين: التنظيم والتحديات*. (الوافي، ش. (2022 وسردًا للخطوات التي اتخذتها الدولة في تقنين استخدام هذه التقنية.

[3] Financial Action Task Force (FATF). (2021). *Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers*.

المبحث الأول: نظرة عامة على الإطار التنظيمي للعملات المشفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: اللوائح السلطات التنظيمية

سرعة استخدام العملات الرقمية ونمو تداولها وضحت أن القوانين التقليدية ليست مستعدة لهذا النوع من الأصول. ولهذا، كان لابد من تحرك تشريعي يعالج هذا الفراغ القانوني المتسع، مع ما يرافقه من أخطار وممارسات غير خاضعة للرقابة. وقد لا يكون من المبالغة القول إن البعض استغل هذا الغموض لصالحه. الملفت في توجه دولة الامارات العربية المتحدة هو أنها لم تعتمد جهة واحدة للتنظيم. وإن لم يكن هذا أمراً شائعاً، قررت دولة الإمارات العربية المتحدة توزيع مهمة تنظيم هذا النوع من الأصول على أكثر من سلطة. ويمكن تفسير ذلك بسبب طبيعة الأصول الرقمية، فلا يمكن ضبطها بمنطق تقليدي واحد، ويعد هذا إدراك مبكر من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

يأتي في مقدمة هذه الجهات هيئة الأوراق المالية والسلع، التي أصدرت في عام 2020 قراراً تنظيمياً شاملاً لأنشطة الأصول المشفرة[4]. وقد اعتبر هذا القرار من قبل البعض أول اعتراف رسمي بأن العملات الرقمية لم تعد ظاهرة عابرة. مشكلاً أول اعتراف قانوني صريح بالأصول الرقمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. وأرسى هذا القرار قواعد واضحة بشأن إصدار العملات الرقمية وتداولها، والجهات المخولة بذلك.

أما المصرف المركزي، فقد تعامل مع الموضوع من زاوية مختلفة، ومن الجدير بالذكر أن المصرف لم يركز فقط على تداول العملات، بل على البيئة التي تستخدم فيها. فركز على رموز الدفع والخدمات المرتبطة بها[5].حيث أصدر نظام خدمات الدفع الذي وضع إطاراً رقابياً يخضع مقدمي خدمات الرموز الرقمية لشروط ترخيص صارمة، خاصة فيما يتعلق بالأمان والشفافية ومكافحة غسل الأموال.

وبموازاة ذلك، برز سوق أبوظبي العالمي (ADGM) كجهة تنظيمية ذات طابع متخصص، حيث أصدر سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة له (FSRA) دليلاً مفصلًا لتنظيم أنشطة الأصول الرقمية.[6] ويشاع في الأوساط القانونية أن هذا النموذج التنظيمي أكثر قرباً من المعايير الأوروبية منه إلى الإقليمية، وهو ما يعكس توجهاً استباقياً. فما يميز هذا النموذج إنه يتعامل مع الأصول الرقمية على أنها سلع تخضع لمبادئ العرض والطلب، ولكنها في الوقت نفسه مقننة ضمن بيئة رقابية ذات معايير عالمية. ربما، لا يكون توزيع الأدوار بين الجهات التنظيمية قراراً بسيطاً، لكنه يعكس رغبة في إحاطة الظاهرة من كل جوانبها المحتملة. بل يفهم منه أيضاً أنه

---

[4] هيئة الأوراق المالية والسلع. (2020). *قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2020 بشأن تنظيم الأصول المشفرة*.

[5] البنك المركزي لدولة الإمارات. (2021). *نظام خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات*، التعميم رقم (2021/15).

[6] سوق أبوظبي العالمي (ADGM). (2024). *دليل تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية*. سلطة تنظيم الخدمات المالية (FSRA).

يهدف إلى توزيع الحمل الرقابي على أكثر من جهة، بحيث تغطي دولة الإمارات العربية المتحدة كافة زوايا المشهد الرقمي الجديد، من إصدار الأصول، إلى تداولها، إلى تقديم خدمات الدفع والتخزين والحماية. هل هذا يعني أن التشريع بلغ حد الاكتمال؟ ليس تماماً، ففعالية النصوص القانونية تقدر بمدى إمكانية تطبيقها لا بصدورها فحسب.

المطلب الثاني: الترخيص والامتثال والإنفاذ

ما يميز موقف المشرع الإماراتي، هو عدم اكتفاءه بالتصريحات فقط، بل ويتعامل مع التراخيص بجدية تكاد تكون استثنائية في المنطقة. فلكل جهة تسعى لتقديم خدمات متعلقة بالأصول الرقمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة تراخيص خاصة. والمطالبة بالحصول على أي ترخيص رسمي يجب أن يتم من الجهة المختصة. ولا يمنح هذا الترخيص بسهولة، بل بعد عملية تدقيق دقيقة. تشمل مراجعة الهيكل المالي للشركة وسجلها، وقدرتها على تطبيق سياسات "اعرف عميلك" (KYC) [7] وأنظمة مكافحة غسل الأموال. مولداً بلا شك شعور الثقة والأمان لدى المستثمرين في الدولة.

يلاحظ أن التصنيفات التنظيمية تختلف حسب نوع الخدمة. فهناك تراخيص لمنصات التداول، وأخرى لمزودي المحافظ الرقمية، ولمزودي الحفظ وغيرهم. ولكل من هذه الفئات شروط تختلف من حيث رأس المال، والنظم التقنية، والسياسات الداخلية. قد يبدو هذا التفصيل معقداً في البداية، لكنه ضروري لضمان وضوح الأدوار لكل من مزودي الخدمات والمستخدمين كذلك.

أما من حيث التنفيذ، فلا يمكن تجاهل صرامة دولة الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع أي مخالفة. فتظهر حزماً واضحاً في مواجهة أي خرق تنظيمي سواء كانت كبيرة أو حتى في بداياتها. فالقوانين المعتمدة تنص على فرض غرامات مالية، وتعليق أو سحب التراخيص، بل وإحالة القضايا إلى السلطات القضائية المختصة في حال الاشتباه بوجود نية احتيالية أو تلاعب. يجيب المشرع الإماراتي على ما إن كنا أمام سياسة قانونية طويلة الأمد أم مجرد استجابة ظرفية بعدم اكتفاءه بردود الفعل. بل حاول أن يكون استباقياً بالكشف والتدخل قبل أن تتحول الأخطاء إلى كوارث. ومن الإنصاف القول إن هذا النظام لا يغلق الباب، بل يفتحه بحذر. وقد يكون هذا هو الفرق الدقيق بين التنظيم والتقييد، وهو مالم تنجح فيه كثير من الدول حتى الآن. كما أن النظام المتبع يتيح للشركات التقدم للحصول على تراخيص تجريبية أو العمل ضمن بيئة تنظيمية مرنة [8](البيئة

[7] Central Bank Of The U,A,E,, CBUAE Rulebook, Other Regulated Entities, Exchange Houses, Regulations Re Licensing and Monitoring of Exchange Business, The Standards for the Regulations Regarding Licensing and Monitoring of Exchange Business, Anti-Money Laundering Compliance Standards, Chapter 16: AML/CFT Compliance, 16.7 Know Your Customer (KYC) Process.

[8] 2.1مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الدليل الإرشادي، المنشآت المرخصة الأخرى، البيئة التجريبية، المقدمة

التجريبية، sandbox)، وهو ما يفسر على أنه توجه حكيم للتعامل مع تقنيات متسارعة دون الوقوع في فخ الجمود التشريعي.

المبحث الثاني: تقييم فعالية القوانين والتشريعات الإماراتية

المطلب الأول: معايير تقييم الفعالية ونقاط القوة في الإطار الإماراتي

كثيراً ما يُنظر إلى التشريعات كمجرد عدد أو قائمة نصوص ويُزعم من ذلك فعاليتها. لكن في الواقع، معرفة ما إن كان لهذه القوانين أثراً فعلياً ليس بالأمر السهل. فالتطبيق الفعلي وحده هو من يكشف حدود هذه القواعد والنصوص. ولا يمكن اغفال أن التقييم في هذا المجال محفوف دائماً بشيء من النسبية والتقدير الشخصي. ربما يكون من المبكر تقييم هذا التوجه، إلا أن بالنظر إلى التجربة الإماراتية، يمكن القول إن ثمة عدة مؤشرات تدل على قوة الإطار القانوني المعتمد. وقول ذلك لا يمنع بإقرار أنه لا تزال بعض التفاصيل بحاجة إلى مراجعة دورية، فمن الصعب الجزم هنا، فالممارسة لا تزال في طور التشكل والتطور فيصعب اللحاق بها تشريعياً. من أبرز هذه المؤشرات الدالة على أثر هذه التشريعات، هي وضوح التصنيفات القانونية لمقدمي خدمات الأصول الرقمية. ووجود متطلبات الترخيص متدرجة حسب نوع النشاط، وتبني مبدأ الامتثال الوقائي، بدلاً من الاكتفاء بالتدخل عند وقوع المخالفة.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الجهات التنظيمية، رغم تعددها، تعمل ضمن خطوط تواصل مؤسسية واضحة. مما يمنع تكرار الاختصاص أو تضارب الأحكام. ويلاحظ أن الكثير من اللوائح تتضمن إشارات مباشرة إلى معايير مجموعة العمل المالي (FATF)، وهو ما يرسخ التوجه نحو انسجام عالمي وليس فقط تنظيمي محلي.[9] وقد بدا من التنسيق بين هذه الجهات أن هناك نية فعلية لتجاوز التعقيدات البيروقراطية، وهو أمر لا يؤخذ كأمر مسلم به دائماً.

شخصياً، أرى أن هذا التنسيق هو أحد أهم أسباب استقرار التنظيم مقارنة بتجارب أخرى في المنطقة. ورغم هذه الإيجابيات، إلا إن التحديات لا تختفي. فهناك تساؤلات قائمة حول قدرة هذه الأطر على التعامل مع مستجدات مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعملات المستقرة المرتبطة بأنظمة مالية خارجية.

[9] Financial Action Task Force (FATF). (2021). *Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers*.

إضافةً إلى التحديات المتعلقة بتدقيق هوية المستخدمين في بيئات لامركزية بالكامل.[10] فهل التشريعات الحالية كافية فعلاً لمواجهة تحديات مثل العملات المستقرة والرموز الفريدة؟ من الصعب الجزم بذلك.

المطلب الثاني: دراسات حالة وأمثلة عملية

لفهم الأثر الواقعي للتشريعات، من المفيد التوقف عند نماذج تطبيقية شهدتها الساحة الإماراتية. هذه الحالة تخص اعتماد إحدى أبرز المنصات، منصة "MidChains" كمزود خدمات أصول مشفرة في سوق أبوظبي العالمي. لم تحصل منصة MidChains على ترخيصها إلا بعد اجتياز مراحل متعددة من التدقيق. شملت فحص النظم الأمنية، التحقق من آليات الامتثال، ومراجعة النموذج التجاري. وهذا وإن دل، إنما يدل على أن دولة الإمارات العربية المتحدة توازن، لا بين الانفتاح والانغلاق، بل بين المخاطرة والتدبير.

مثال آخر يتمثل في تفعيل "البيئة الرقابية التجريبية" (Regulatory Sandbox) من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، حيث أتيحت الفرصة لعدد من الشركات الناشئة لاختبار منتجات رقمية ضمن بيئة مرخصة خاضعة للرقابة.[11] وقد شجعت هذه المبادرة الابتكار دون أن تفرط في الالتزام بالقواعد الأساسية.

كذلك، تعامل المصرف المركزي بحزم مع بعض المنصات التي حاولت العمل دون ترخيص، وأصدرت تحذيرات صريحة للمستخدمين بشأنها.[12] بعض هذه التحذيرات انتشرت إعلاميا، مما ساهم في زيادة وعي الجمهور حول أهمية الالتزام بالتعامل فقط مع جهات معتمدة. ربما الأهم من كل ما سبق، أن هذه التجربة بدأت تغير عقلية المستخدم تجاه ما هو قانوني وغير قانوني في الفضاء الرقمي. وهذا وإن صح هو الجانب الأكثر استدامة في أي عملية تنظيمية.

---

[10] 2022 (الوافي، ش. *استراتيجية الإمارات في اعتماد تقنية البلوك تشين: التنظيم والتحديات*. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 35.

[11] 2022 (هيئة الأوراق المالية والسلع. *البيئة التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox)*.

[12] 2023 (البنك المركزي لدولة الإمارات. *تنويه بشأن التعامل مع منصات غير مرخصة لتداول الأصول الرقمية*.

الخاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل للإطار التنظيمي للعملات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن القول إن الدولة قطعت شوطاً متقدماً في تبني نهج استباقي تجاه هذا التحول التقني المتسارع. وقد تبين أن المشرع الإماراتي لم يقف عند حد المواكبة. بل سعى إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تستند على معايير دولية وتتماشى مع متطلبات السوق الرقمية. مع ذلك، لا تتعلق المسألة فقط بوجود تشريع من عدمه، فالأهم هو كيفية صياغة تلك النصوص ومدى قابليتها للتطبيق العملي في بيئة العملات الرقمية خاصةً لكونها بيئة تقنية متغيرة. في الحقيقة مهما بلغت النصوص دقتها تظل قيد الاختبار مادام التطبيق العملي يتطور بوتيرة أعلى من قدرات التقنين.

فليس من المبالغة القول إن التجربة الإماراتية في تقنين العملات الرقمية تعد نموذجاً مثيراً جديراً بالدراسة. فهي تكشف أيضاً عن تحديات لم تحسم بعد. مظهرةً وعي مبكر بأهمية تقنين الأصول الرقمية. وتبين ذلك من خلال إصدار دولة الإمارات العربية المتحدة لقرارات متعددة تتوزع بين الجهات التنظيمية الفعالة. وتغطي مساحات متنوعة من هذا النظام المعقد. ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل عن بعض التحديات التي ما زالت قائمة. فطبيعة هذه الأصول، المتغيرة وغير المركزية، تعني أن التنظيم يجب أن يكون بدوره مرناً، سريع الاستجابة، ومتجددا باستمرار.[13] فمن غير الواقعي، وربما من غير العادل، أن نطلب من القانون أن يمسك تفصيل في عالم لا يتوقف عن التغير. لكن من الواقعية جداً أن نطلب منه أن يواكب وأن يدرك ما لا يجب أن يؤجل.

أدرك، من خلال هذا البحث، أن الطريق نحو تنظيم قانوني فعال في مجال العملات الرقمية ليس واضح المعالم تماماً. لكنه حتماً يبدأ بمنظومة تشريعية قادرة على مواكبة الواقع، لا مجرد اللحاق به.

انطلاقاً مما سبق، فإن من المناسب دعوة المشرع الإماراتي إلى تطوير آليات رقابية مرنة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتحليل امتثال المنصات الرقمية المحلية. إلى جانب إنشاء وحدة تشريعية خاصة داخل الجهات الرقابية تكون معنية بتحديث القواعد التنظيمية بصفة دورية، بما يضمن بقاء القانون على مقربة من واقع السوق، لا خلفه.

فالغاية من كل تنظيم قانوني لا يجب أن تكون فقط تحقيق الامتثال، بل حماية الثقة العامة وصيانة مبادئ العدالة الرقمية. وذلك لضمان عدل تحول الابتكارات التقنية إلى أدوات تعمق الفجوة بين الحق والقانون.

[13] (فتوح، و. ح. (2021). *اعتماد العملة الرقمية المنظمة: أفق جديد للنقد المركزي*. مجلة اتحاد المصارف العربية.

المراجع

هيئة الأوراق المالية والسلع. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2020 بشأن تنظيم الأصول المشفرة.	2020	https://www.sca.gov.ae
Financial Action Task Force (FATF). Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers.	2021	https://www.fatf-gafi.org
البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. نظام خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات. التعميم رقم 15/2021.	2021	https://www.centralbank.ae
الوافي، ش. استراتيجية الإمارات في اعتماد تقنية البلوك تشين: التنظيم والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 35.	2022	
زين العابدين، ز.ح. العملات الرقمية بين الحظر والتقنين: دراسة مقارنة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة.	2023	
الدليل الإرشادي لتنظيم أنشطة الأصول الافتراضية. سوق أبوظبي المالي – سلطة تنظيم الخدمات المالية. (FSRA)	2024	https://www.adgm.com